الأمم المتحدة

TD/B/EX(68)/5

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
20 December 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثامنة والستون

جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثامنة والستين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

تقرير مقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

GE.19-22133(A)

1922133

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله ٣

ألف – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ٣

باء – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية ٤

جيم – مسائل أخرى ٥

دال – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ٦

ثانياً – موجز مقدَّم من الرئيس ٧

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية ٧

باء – الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة ٨

جيم – الاستثمار من أجل التنمية ١٠

دال – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ١٣

هاء – اقتناص القيمة في الاقتصاد الرقمي ١٥

واو – التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ١٧

زاي – الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا ١٩

حاء – مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية ٢٠

طاء – العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر ٢١

ياء – الجلسة العامة الختامية ٢٢

ثالثاً – المسائل التنظيمية ٢٣

ألف – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢٣

باء – العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر ٢٤

جيم – تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس ٢٤

دال – مسائل أخرى ٢٤

هاء – اعتماد التقرير ٢٥

المرفقات

الأول – مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٦، الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧ والصين ٢٦

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٢٧

الثالث – الموضوع والأسئلة التوجيهية المحدَّدان للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ٢٨

الرابع – الحضور ٢٩

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الثامنة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس ثماني جلسات عامة.

أولاً- الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٤٩ (د ت-٦٨)

إن مجلس التجارة والتنمية

١- يرحب بالتقرير الصادر عن أمانة الأونكتاد المعنون تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٩: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛

٢- *يعترف* بالتقدم المحرز في إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في نيامي في تموز/يوليه ٢٠١٩؛ وستتكفل صكوك تشغيلية، من بينها قواعد المنشأ، بتنظيم عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٣- *يحيط علماً* بأن هذه التطورات التاريخية تأتي عقب تصديق ٢٧ بلداً على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوقيع ٥٤ بلداً عليه؛

٤- *يسلط الضوء* على تجديد الالتزام السياسي من جانب القادة الأفارقة بالدور الحاسم للتكامل التجاري والإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية لأفريقيا وتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها؛

٥- *يحيط علماً* بالرسالة الرئيسية للتقرير، وهي: يمثل ظهور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة تاريخية للقارة لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وللتعجيل بالتحوُّل الهيكلي؛ ويلاحظ كذلك أن هذا يعتمد على أداة سياساتية حيوية، هي التنفيذ الفعال لعملية تحرير التجارة التفضيلية فيما بين أعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٦- *يُدرك* أن تحديد قواعد منشأ مواتية لنشاط الأعمال وتتسم بالشفافية والمرونة هو، في جملة تدابير أخرى، أمر ضروري لتحقيق المكاسب التي تَعد بها عملية تحرير التعريفات التفضيلية؛

٧- *يؤكد* على الحاجة إلى أن تطلق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الإمكانات الكامنة لسلاسل القيمة الإقليمية من أجل تدعيم التصنيع، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل كريم في جميع قطاعات الاقتصاد، وإحداث تحوُّل في نشاط

الأعمال غير الرسمي والتجارة غير الرسمية عبر الحدود، والإسهام في الحد التدريجي من الضعف في العمالة، بما في ذلك في أوساط النساء والشباب؛

٨- *يُسلّم* بأن تحقيق المكاسب المحتملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتطلب تعزيز القدرات المؤسسية بغية ضمان تنفيذ قواعد المنشأ المتفق عليها تنفيذاً يتسم بالنزاهة والشفافية والقابلية للتنبؤ والاتساق؛

٩- *يدرك* أن تصميم قواعد المنشأ ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان فيه أيضاً المستويات المختلفة للقدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية فيما بين البلدان الأفريقية، لكيلا يُترَك أي بلد خلف الركب؛

١٠- *يسلّم* بأن الكيفية التي يجري بها تصميم قواعد المنشأ وإنفاذها في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيكون لها تأثير على كل من: (أ) حجم وتوزيع مكاسب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيما بين البلدان الأفريقية؛ (ب) كيفية تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا ومدى العمق الذي يمكن أن تصل إليه؛ (ج) المدى الذي يمكن في حدوده تسويق سلع الفئة "صُنع في أفريقيا" تسويقاً ناجحاً في القارة؛

١١- *يشجّع* على ضمان اتسام تنفيذ قواعد المنشأ بالاتساق وتلاقي النُّهج بين السلطات المعنية وأن يدعم هذا التنفيذ إجراء حوار منتظم بين القطاعين العام والخاص؛

١٢- *يدعو* البلدان المتقدمة والبلدان النامية القادرة على القيام بذلك، هي والمؤسسات ذات الصلة، إلى مواصلة تزويد القارة بتدابير الدعم المناسبة لتعميق التكامل الإقليمي والتصدي لتحديات الحواجز غير التعريفية ولانخفاض الاستثمار في قطاعي الإنتاج والبنية التحتية، من أجل تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا؛

١٣- *يطلب* إلى الأونكتاد مواصلة دعم أمانة الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومواصلة عمله البحثي والتحليلي بشأن قضايا التنمية في أفريقيا، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الأنشطة بما يتماشى مع التوصيات المقدَّمة في نواتجه البحثية، على أن يضع في الاعتبار الجوانب المتعلقة بنوع الجنس وفقاً لولاية مافيكيانو نيروبي.

الجلسة العامة الختامية
٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

باء- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

القرار ٥٥٠ (د ت-٦٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يؤكد من جديد* دور التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه ركناً من أركان العمل الأساسية الثلاثة للأونكتاد يتعين تنفيذه بطريقة متعاضدة مع الركنين الآخرين؛

٢- *يسلط الضوء* على ما للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد من أهمية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ويشدِّد على أهمية أن يشارك الأونكتاد بنشاط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٣- يطلب إلى الأمانة إعداد مشروع استراتيجية لتعاونها التقني تُعد بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، وبدء إجراء مناقشة أولية في دورة للفرقة العاملة تُعقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٠؛

٤- يشجع الأمانة على مواصلة تعزيز التعاون فيما بين الشُّعَب وفيما بين الوكالات من أجل زيادة الاتساق والتأثير وتقاسم أفضل الممارسات عند تقديم المساعدة التقنية، مع أخذ ولاية الأونكتاد ونتائج أعمال فرق عمله الداخلية في الحسبان؛

٥- *يشجّع* الأمانة على مواصلة جهودها في مجال تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج تمشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؛

٦- *يشدِّد* على أهمية التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به في ضمان التعاون التقني الفعال من أجل تنفيذ ولاية الأونكتاد، مع إيلاء اهتمام خاص للوفاء بالأهداف التي يمكن أن تكون متأخرة التنفيذ، على النحو المحدَّد في استعراض منتصف المدة لمافيكيانو نيروبي؛

٧- *يشجع* البلدان المتقدمة، والبلدان النامية التي تستطيع أن تفعل ذلك، على تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وعلى زيادة إمكانية التنبؤ بالمساعدة التقنية المقدَّمة من الأونكتاد؛

٨- *يدعم* جهود الأونكتاد الرامية إلى توسيع وتنويع قاعدة مانحيه وإلى البحث عن طرق تمويل جديدة، مثل آليات التمويل الجماعي التي تدعم المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وهي المجموعة التي يقودها الأونكتاد، ومصادر التمويل الأخرى، بما في ذلك التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الجلسة العامة السابعة
٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

جيم- مسائل أخرى

مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً تعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

القرار ٥٥١ (د ت-٦٨)

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أن يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المقرر انعقاده تحت رعاية الأونكتاد في عام ٢٠٢٠.

دال- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

١- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، التي أُتيحت في القاعة باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول [أولاً]، الفرع ألف، أعلاه).

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٢- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الخامسة، المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(68)/4) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدَّم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته التنفيذية الثامنة والستين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

٣- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة السادسة المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن هذا البند من جدول الأعمال والوارد في الوثيقة TD/B/EX(68)/2.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة السابعة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثامنة والسبعين والوارد في الوثيقة TD/B/WP/300، واعتمد الاستنتاجات المتفق عليها ووافق على مشروع القرار الوارد في التقرير والمعد لكي ينظر فيه المجلس (انظر الفصل الأول (أولاً)، الفرع "باء"، أعلاه).

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

٥- في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، نظر مجلس التجارة والتنمية في بندين فرعيين.

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٦- في الجلسة العامة السادسة لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (الوثيقة A/74/17)، المعقودة في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

٧- أبلغ رئيس مجلس التجارة والتنمية المندوبين بأن تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية سيُنظر فيه في الدورة التنفيذية القادمة للمجلس.

ثانياً- موجز مقدَّم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٨- أشار الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، إلى أن الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية قد أعقبت أسبوعاً من الأنشطة التي دارت في الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي ركَّزت على قضايا تغير المناخ والشواغل الناشئة عن أوجه عدم التيقّن المتزايدة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أسهم الأونكتاد إسهاماً كبيراً، قبل ذلك الأسبوع وخلاله على السواء، في الإسهام بأفكار دخلت في قلب النقاش. وهكذا أتاحت الدورة فرصة مبكرة للتداول بشأن هذه القضايا الحرجة وللنظر في كيفية بث تفاؤل جديد في مشهد إنمائي سريع التغير وفي كيفية صياغة السرد على الطريق المؤدي إلى مؤتمر الأونكتاد الخامس عشر من أجل تناول التحديات التي تواجَه على الصعيد العالمي ولكي يكون هذا السرد مناسباً لها. وقد فرضت التحديات الناشئة التي تواجه تعدّدية الأطراف خطواتها لتحتل صدارة جدول الأعمال بشأن مسائل التجارة والتنمية، في ظل وجود نزعة إلى فصل التجارة عن التنمية وإلى تحويل التكنولوجيا - باعتبارها عاملاً تمكينياً للتنمية - إلى أداة منافسة تحمل سمة الحرب الباردة. فينبغي أن يتصدّى الأونكتاد لهذه التحديات وأن يساعد في قيادة النقاش العام دولياً في هذا الصدد.

٩- وفيما يتعلق بالتجارة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف، واصل الأونكتاد تقديم إسهامات أثْرت النقاش العالمي. وسيُعرض في الدورة *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٩*، الذي يركّز بصورة رئيسية على قواعد المنشأ. وقال الأمين العام للأونكتاد إنه كان قد ناقش التقرير في وقت سابق في النيجر في الاجتماع الافتتاحي للمرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأوضح أن كثيراً من الشركاء قد أعربوا عن رغبتهم في أن يترجم الأونكتاد توصيات التقرير إلى عملية تعزيز للقدرة على التفاوض بشأن قواعد المنشأ فيما بين البلدان الأفريقية بطريقة يكون من شأنها إثراء العمل في مجال التكامل الإقليمي فضلاً عن تمكين هذه البلدان في سياق العمل على ساحة منظمة التجارة العالمية.

١٠- وستُعرض أيضاً في تلك الدورة الطبعة الأولى من *تقرير الاقتصاد الرقمي*[(١)]، عقب إطلاقه في بانكوك والعرضيْن التقديميْن له في كيب تاون (جنوب أفريقيا) ونيويورك، وهو تقرير يثير الاهتمام. ويحدّد هذا التقرير كَمياً للمرة الأولى النمو الهائل للاقتصاد الرقمي، ويتناول القضايا المتعلقة بنمو الرقمنة والتركّز المتزايد للنفوذ في أيدي "العمالقة" الرقميين، كما بدأ في توجيه النقاش. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، ركَّزت الأعمال المضطلَع بها على الشمول الرقمي في شكل إيجاد إمكانية الوصول إلى النطاق العريض دون النظر بشكل كافٍ إلى منظور

(١) كان يُعرف سابقاً باسم *تقرير اقتصاد المعلومات*.

التنمية. فالقدرة على تطوير المحتوى، بدلاً من الاقتصار على استهلاك الخدمات الرقمية أو توفير بيانات أولية، كانت أمراً ضرورياً لكي يمكن للثورة الرقمية أن تمكّن للتنمية.

١١- وقد استضاف الأونكتاد مؤخراً منتدى الأمم المتحدة التجاري الأول، الذي أكد على التحديات ونقاط الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة. وركَّزت أيضاً محاضرة بريبيش الخامسة عشرة على التحديات التي تواجه أشد الفئات ضعفاً، وكيف جعل العالم في الواقع هذه التحديات غير مرئية. وعقب هاتين الفعّاليتين، كانت الجهات الفاعلة الرئيسية في جنيف حاضرةً عندما نظرت الجمعية العامة في القضايا نفسها. وقال إنه يتوقع أن تواصل قيادة الأونكتاد، وهي تسلك طريقها إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، الاضطلاع بدور هام في العمل المضطلَع به بشأن قضايا التخفيف من آثار تغير المناخ والضعف في مواجهته. كما أن تركيز *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩* الذي سيُعرض في الدورة، ينصب على تمويل عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع. وقد شهد الأسبوع السابق القيام، على هامش دورة الجمعية العامة، بإطلاق أول إصدار من "تقرير رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة" (Sustainable Development Goals Investment Trends Monitor). وأوضح أن كبير الاقتصاديين بالأمم المتحدة قد ذكر أن الكثيرين يعتبرون هذا التقرير هو عملية التشخيص الأكثر تركيزاً بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٥.

١٢- وأشار من جديد إلى أن القيادة الفكرية من جانب الأونكتاد في تحديد المجالات الرئيسية على سبيل استباق الأحداث وفي أعماله التحليلية، والتي تيسّرها الدول الأعضاء وتستلهمها، تواصل التصدي للتحديات. وقال إنه التقى بمديري الأونكتاد في معتَكف لوضع التوصيات الممكنة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر وخارطة طريق لها. وأوضح أنه سيعقِد قريباً اجتماع إفطار مع رؤساء بعثات المجموعات الإقليمية لتبادل الأفكار والتشاور، في الوقت الذي يواصل فيه إعداد تقريره إلى المؤتمر، الذي يتوقَّع تسليمه إلى الدول الأعضاء في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. كما أنه سيستضيف الاجتماع الافتتاحي لفريق الشخصيات البارزة للمساعدة في وضع منظور عالمي بشأن التحديات التي تواجه التنمية وتعددية الأطراف والدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد.

باء- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٣- لاحظ الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية أن التشاؤم ينتشر في المجتمع الدولي بالنظر إلى أن العالم يُخفِق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوجد أزمة في تعددية الأطراف تضرب أطنابها، ويبدو أن الدعوة لها تسبق في خطاها كلاً من العمل والتمويل. وفي هذا السياق، يطرح *"تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩: تمويل تعهُّد جديد أخضر عالمي"* سؤالاً عما إذا كانت توجد حاجة إلى حفز تفكير جديد حول إيجاد تعهُّد جديد أخضر عالمي، وهو موضوع التقرير.

١٤- وأشار مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد إلى أن *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩* هو آخر ثلاثة تقارير متتالية تستند إلى الحجج السابقة. وقد تناول إصدار عام ٢٠١٧ من التقرير الفشل في التعامل بشكل مناسب مع المشاكل التي أدت إلى الأزمة

المالية العالمية، إذ سلَّط الضوء على أمولة الاقتصاد العالمي، والنفوذ المتنامي للشركات الكبرى، والرأسمالية الريعية. ووسّعت نسخة ٢٠١٨ من التقرير الطرح المتعلق بالرأسمالية الريعية لكي يشمل النظام التجاري الدولي، فسلَّطت الضوء على الأخطار التي يواجهها العالم في مجالات التجارة، والاقتصاد الرقمي، وإساءة استخدام نفوذ الشركات، والسلوك الباحث عن الريع. ويعرض *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩* حلاً للمشاكل التي سُلط عليها الضوء في التقارير السابقة، ويقترح جدول أعمال أكثر إيجابية.

١٥- وأوضح أن التقرير يذهب إلى أن واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي ليسوا مستعدين لمواجهة كساد عالمي وشيك. وقد أخفقت الاقتصادات المتقدمة في تحقيق نمو قوي منذ الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب اعتمادها على أسواق الأصول وبسبب الأجور المنخفضة والتخفيضات الضريبية. أمّا البلدان النامية فقد واصلت بدورها الاعتماد بشدة على السلع الأساسية وتمويل الديون، وهكذا فإنها تواجه خطر حدوث دوامة انكماشية. وأسهمت التوترات الجمركية في انخفاض نمو التجارة العالمية، على الرغم من أن تباطؤ التجارة يسبق في تاريخه التوترات التجارية. وقد حدثت أخطاء سياساتية أوسع نطاقاً تفسّر وجود اقتصاد عالمي هش قائم على الأمولة يتسم فيه الطلب بالضعف، والاستثمار بالتباطؤ، وتفقد فيه تعددية الأطراف القدرة على التعامل مع النزاعات التي تكتنف التجارة والديون والعملات والتكنولوجيا. ويذهب التشخيص إلى أن الأسواق المالية والأمولة، وليس التجارة، هما السببان الأساسيّان للحالة الراهنة للاقتصاد العالمي. وينخدع واضعو السياسات بفعل تدفقات رأس المال التي أصبحت تقلبيتها أمراً باهظ التكلفة. وعلاوة على ذلك، فإن العولمة المفرطة كانت مدفوعة بالديون، إذ شهدت أسهم الديون العالمية زيادة قدرها ١٤ مِثلاً منذ عام ١٩٨٠ وهو ما أثّر في معظم الأحيان على القطاع الخاص. بيد أن ذلك لم يُترجم إلى استثمارات إنتاجية كما كان متوقَّعاً.

١٦- وفي هذا السياق، اقترح *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٩* خطة طموحة لتجنّب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على أساس القيام بدَفعة استثمارية كبيرة في سلسلة من المنافع العامة المترابطة. وتشتمل العناصر الرئيسية في هذه الخطة على إنهاء التقشف ومواصلة الأولويات الجديدة للسياسة العامة، وهي: إعادة توزيع الدخل، وزيادة نصيب الأجور، وفرض ضرائب جديدة وتصاعدية، وزيادة الاستثمار العام الرامي إلى إزالة الكربون من الطاقة والنقل والزراعة، وانتهاج سياسات صناعية خضراء. كما أكد التقرير على الحاجة إلى التصدّي للتدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الاعتبارات الضريبية، ودعا إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال للمساعدة في توجيه رؤوس الأموال الدولية نحو الأنشطة الإنتاجية والحد من تحويلات الموارد الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وإلى دعم الخدمات المصرفية العامة لزيادة تمويل التحوُّل الهيكلي الأخضر. وأخيراً، يلزم إيجاد نظام قوي متعدد الأطراف يُخضّع التمويل للاقتصاد الحقيقي.

١٧- ولاحظ أحد المشاركين في النقاش أن أشد البلدان فقراً وأفقر فئات السكان ستكون هي الأشد تأثّراً بالاحترار العالمي. وأشار إلى أن بعض البلدان النامية تستجيب بالفعل للتحدي المناخي؛ فقد وافقت حكومة إثيوبيا مثلاً على خطة اقتصاد أخضر للحد من انبعاثات الكربون،

وما فتئت الصين تنفذ استراتيجية للطاقة الخالية من الكربون. والالتزام السياسي أمر أساسي لتحقيق النمو المنخفض الكربون.

١٨- وعرضت إحدى المشارِكات في النقاش السياق التاريخي للتحديات الحالية التي تواجهها الحكومات والمجتمع الدولي. ودعت إلى إحداث تحوُّل جوهري، مثل ذلك الذي شوهد في ثلاثينيات القرن العشرين في اتجاه استعادة السلطة العامة على النظام المالي المعولَم، باعتبارها رد الفعل اللازم للاختلالات الاقتصادية الحالية وجزءاً من التعهُّد الجديد الأخضر العالمي. وعرضت مصادر تمويل لتنفيذ التعهُّد الجديد الأخضر العالمي.

١٩- وأثناء المناقشة، أبرز ممثلو بعض المجموعات الإقليمية ومندوب واحد الحاجة إلى التعاون والتنسيق الدوليين بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت عدة مجموعات إقليمية ومندوب آخر أنه على الرغم من كون البلدان النامية تُسهم في انبعاثات غازات الدفيئة بدرجة أقل بكثير من نظيراتها المتقدمة، فإنها تعاني مع ذلك من تأثيرات تغير المناخ بدرجة غير متناسبة كما أن قدرتها على التكيُّف مع تأثيره وعلى الاستجابة في مواجهة الأضرار هي قدرة محدودة. وأكدوا دعمهم للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في التخفيف من تأثيرات تغير المناخ. ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى تعبئة الموارد من أجل مساعدة الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ على بناء آليات محلية للتكيُّف وتحقيق المرونة لمواجهة التهديدات المناخية المتزايدة التي تواجهها هذه الدول. وسلَّط ممثل آخر الضوء على عدم مشاركة أقل البلدان نمواً في عمليات تبادل الحقوق بشأن أرصدة انبعاثات الكربون ودعا الأونكتاد إلى تقديم المساعدة في تطوير قدرة البلدان النامية على المشاركة في أسواق أرصدة انبعاثات الكربون.

٢٠- وطلب ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن يدعم الأونكتاد الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعهُّد الجديد الأخضر العالمي، كما دعا الأونكتاد إلى مناقشة السياسات التي يمكن أن تعزز التنمية في إطار الالتزامات المكتسبة بموجب مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ.

٢١- وأعرب عدة مندوبين عن قلقهم إزاء آثار التدابير القسرية الأحادية الجانب وطلبوا إلى الأونكتاد إجراء دراسة لتقييم التأثيرات الاقتصادية والمالية والتجارية لهذه التدابير على البلدان المتأثرة، وخاصة حالات الحصار والجزاءات المالية، في سياق الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر في عام ٢٠٢٠.

٢٢- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقه إزاء عدم التأكيد على المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة وتساءل عن نبرة وموضوعية التقرير في مجالات معينة. وأكد ممثلو عدة مجموعات إقليمية من جديد تقديرهم للأفكار والتدابير الرئيسية المعروضة في التقرير واتفاقهم معها.

جيم- الاستثمار من أجل التنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٣- سلَّطت الملاحظات الاستهلالية للأمين العام للأونكتاد الضوء على الانخفاض المستمر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، على النحو الموثَّق في *تقرير الاستثمار العالمي*

لعام ٢٠١٩، وعلى أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة كأدوات لسياسة الاستثمار وللسياسة الصناعية.

٢٤- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد التحليل الوارد في التقرير وفي 'تقرير رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة'، متتبّعاً الاستثمارات الموجَّهة إلى القطاعات ذات الصلة بهذه الأهداف. وركَّز على الصعود العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة، وصلتها بالسياسات الصناعية وعوامل النجاح والهدف المتمثل في تحويلها من جيوب متميِّزة إلى مصادر للفوائد الواسعة النطاق، كما ركَّز على الطلبات الموجَّهة من الدول الأعضاء لتلقّي المساعدة في إيجاد مناطق نموذجية من منظور أهداف التنمية المستدامة.

٢٥- وعرض فريق نقاش من أربعة أعضاء من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص خبراتهم في إنشاء وإدارة المناطق التي تُسهم في كل من التنمية الصناعية، وترويج التجارة والاستثمار، وتنمية المشاريع، والتنمية الاقتصادية الشاملة. وسلّموا بأن فوائد المناطق الاقتصادية الخاصة ليست تلقائية، وأن تبادل المعرفة بين الجهات صاحبة المصلحة أمر لا بد منه لمساعدة البلدان على رسم سياسات مناسبة أفضل. وأوضحوا أن البنية التحتية الصلبة، والمؤسسات القوية، والتيقّن القانوني، والإرادة السياسية، والتعاون بين القطاعين العام والخاص هي عوامل رئيسية لنجاح تنفيذ المناطق الاقتصادية الخاصة. وينبغي جعل جهود ترويج الاستثمار عن طريق المناطق الاقتصادية الخاصة متوائمة مع جهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٦- ورحَّب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بالمناقشة التي جرت في الوقت المناسب بشأن الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة. وأثنت عدة وفود على جودة التقرير، الذي وضع شواغل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والفئات الضعيفة في صلب تحليله. وأشار بعض المندوبين إلى الأفكار التي قدمتها بيانات الأونكتاد الجديدة بشأن الملكية النهائية للاستثمارات. وأعرب مندوب آخر عن تقديره للرسائل الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن نتائج التقرير. وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم لنواتج الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار مثل 'تقرير رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة'، واستعراضات سياسة الاستثمار، وللمساعدة المقدَّمة إلى البلدان النامية في إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وأكّدوا على التوقيت الجيد لصدور تقرير الرصد، ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة هذا العمل. وقال أحد المندوبين إن اجتماعات الأونكتاد وحلقات العمل والمساعدة التقنية بشأن الاتفاقات الدولية مفيدة بشكل خاص.

٢٧- وأعرب العديد من المندوبين عن قلقهم إزاء انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والمشار إليه في التقرير، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة. ودعوا إلى بذل جهود لتحسين مناخ الاستثمار العالمي وخيارات التكيُّف مع التحديات الحالية.

٢٨- وسلَّطت بلدان كثيرة الضوء على جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة وعلى الحاجة إلى إجراء مزيد من تبادل المعارف وإلى المشورة الموجَّهة في مجال السياسات، فضلاً عن تعميم مراعاة اعتبارات المناطق الاقتصادية الخاصة في المساعدة التقنية ومساعدة بناء القدرات المقدَّمة من الأونكتاد وفي إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. واقترح أحد المندوبين إدراج مسألة المناطق الاقتصادية الخاصة في المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠٢٠.

٢٩- وقالت بعض الوفود إن السياسة المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسة الصناعية، وأن هذه المناطق ينبغي أن تكون في خدمة أهداف التنمية المستدامة ومتمشيةً مع قواعد التجارة وداعمةً للمعايير المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان.

٣٠- وشجعت عدة وفود الأونكتاد على مواصلة التحليلات وتقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار، ولا سيما بقصد إيجاد طُرق لسد الفجوة في الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى تحسين تقييم أثر الاستثمار، وتعزيز أدوات التعاون الإقليمي المتصلة بالاستثمار، وتحسين قدرة البلدان النامية على الإسهام في رسم السياسات الاستثمارية على الصعيد الدولي.

٣١- وشجع بعض المندوبين الأونكتاد على مواصلة دعم أضعف الاقتصادات في جهودها الرامية إلى النهوض بالتصنيع والتنويع الاقتصادي والتحوُّل الصناعي، وعلى تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بممارسات سياسات الاستثمار الجيدة بين الدول الأعضاء. وطلب أحد المندوبين إجراء بحوث بشأن آليات التخفيف من المخاطر والتأمين التي يمكن أن تعزز اجتذاب الاستثمارات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في أوضاع ما بعد الكوارث.

٣٢- وتلخيصاً للاستنتاجات الرئيسية للمناقشة، أكّد أعضاء فريق النقاش على أهمية إشراك القطاع الخاص عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص تحت قيادة الحكومات، وعلى الحاجة إلى بناء مؤسسات في ظل بيئات قانونية مستقرة يمكن التنبؤ بها، وعلى أهمية تحسين مناخ الأعمال. وشدّدوا على الحاجة إلى تطوير النظم الإيكولوجية، مع إشراك الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال في ذلك، بشكل متزامن مع تطوير البنية التحتية والتنمية الحضرية. وقد لا تكون نتائج المناطق الاقتصادية الخاصة مرئية في الأجل القصير؛ فهذه المناطق ليست علاجاً سحرياً للمشاكل الاقتصادية. إذ لا بد من ربط السياسات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال حماية البيئة. وأخيراً، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تؤدي دوراً في التكامل الإقليمي، وقد بدأت مناطق التنمية الإقليمية المقترحة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣* في الانطلاق.

٣٣- واختتم مدير الشُّعبة كلمته بالإشارة إلى التحديات الرئيسية للمناطق الاقتصادية الخاصة وإلى الحاجة إلى جيل جديد من هذه المناطق متوافق مع أهداف التنمية المستدامة. واستجابة لتعليقات أعضاء فريق النقاش والمشاركين بشأن الحاجة إلى تقاسم الخبرات والمعارف إلى وإسداء المشورة السياساتية بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة، اقترح المدير إنشاء تحالف عالمي لهذه المناطق للتعلّم من الأقران ولتبادل الممارسات الجيدة وهو أمر يمكن لأمانة الأونكتاد أن تيسّره.

٣٤- وفيما يتعلق بالشواغل الرئيسية للمندوبين، أعلن التزام شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد بمساعدة الدول الأعضاء على تناول هذه الشواغل. وقال إن الأونكتاد سيواصل تقديم المعلومات في الوقت المناسب عن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وعن بيئة سياسات الاستثمار، وسيساعد على صياغة استجابات سياساتية مناسبة لمواجهة التحديات الرئيسية. وأوضح أنه سيقوم، بعدما ورد من ردود فعل إيجابية على 'تقرير رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة'، ببحث إجراء دراسات متابعة، بما في ذلك عن تقييم الأثر، وأحاط علماً بإرشادات المندوبين بشأن احتياجات المساعدة التقنية في المستقبل. وأضاف أن أمانة الأونكتاد ستستجيب للطلبات الفردية من المندوبين، مثل طلباتهم بشأن برامج التأمين ضد

المخاطر والتخفيف منها في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلياً، وأنها يمكن أن تجتمع مع المندوبين في مشاورات فردية. وفيما يتعلق بالشواغل التي أثيرت في وسائط الإعلام بشأن جودة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، أوضح أن جمع بيانات الأونكتاد يستبعد "الاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي"، وإن كان الأونكتاد يرصد بشكل منفصل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العابر للحدود.

دال- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- أشار الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي إلى أنه ناقش تقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٩: صنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية* وذلك في اجتماع لإطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عُقد في نيامي في تموز/يوليه ٢٠١٩. وقد شاهد تأثير أعمال الأونكتاد بشأن هذه القضية، ما أثرى جهود الدول الأعضاء الأفريقية بشأن التكامل الإقليمي.

٣٦- وعرض مدير شعبة الأونكتاد لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة النقاط الرئيسية لتقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٩*. وأوضح أن هذا التقرير، الذي صيغ في ضوء تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، قد حظي بردود فعل إيجابية من الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص. وحث الوفود على ضمان وجود نسخة من التقرير لدى مفاوضي البلدان.

٣٧- ورحَّب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بالتقرير، مشدِّدين على إسهامه البارز في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشجعت إحدى المجموعات الإقليمية الشُّعبة على مواصلة أعمالها بشأن هذه المسألة. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى تأييد المجموعة لمعظم توصيات التقرير، مؤكداً على ظهور هذا الموضوع في الوقت المناسب في سياق عدم التيقّن العالمي بشأن السياسة التجارية، وعلى أنه يلزم إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص والأخذ بسياسات تكميلية وذلك لتمكين مؤسسات الأعمال المحلية من الاستفادة من فرص السوق القارية. وأثنى على دعم الأونكتاد للعمل المضطلَع به بشأن المرفق المتعلق بقواعد المنشأ الملحق بالاتفاق، وكرر النداء الموجَّه للحصول على مزيد من الدعم التقني بشأن قواعد المنشأ وعروض التعريفات الجمركية في إطار مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٨- واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية أن تكون وحدة التحليل للتجارة الإقليمية داخل أمريكا اللاتينية هي البلدان الأطراف في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن التقرير يتسم بالتحليل المتماسك وأنه متوازن بشكل جيد وموجه نحو النتائج ويُقدِّم إسهاماً هاماً بما يُقدِّمه من معلومات عن مفاهيم قواعد المنشأ وتعاريف هذه القواعد وآثارها العملية. وسلَّطت المجموعة الإقليمية الضوء أيضاً على الحاجة إلى اتفاقات تجارية يجري التفاوض عليها بشكل صحيح وأشارت إلى زيادة معدلات استخدام أفضلياتها التجارية الأحادية الجانب.

٣٩- وأشار أحد المندوبين إلى أن التقرير يُقدم تحليلاً شاملاً لقواعد المنشأ وأهميتها في سياق التكامل الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأبرز أهمية التوصيات السياساتية الواردة في التقرير. ورأى مندوب آخر أن التقرير شامل ومبني على بحوث جيدة، ولاحظ أنه يدعم مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية بشأن قواعد منشأ صالحة للتطبيق. وشدَّد مندوب آخر على أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتطلب الانسجام بين السياسات، وشجع الدول الأعضاء على المشاركة بشكل كامل في المفاوضات. وأشار مندوب آخر إلى أن قواعد المنشأ المعقدة والمحدَّدة لكل منتج يمكن أن تعرقل جني المكاسب الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية وأن تُثقل كاهل الجمارك وصغار المنتجين المحليين، ما يؤدي إلى تحديات في المعالجة الجمركية. وشدَّد على الحاجة إلى برامج بناء القدرات وإلى زيادة تحقيق اتساق أكبر بين السياسات التجارية والسياسات الصناعية. وأشار مندوب آخر إلى أن من الصعب فهم أي قواعد المنشأ تنطبق على بلدان المقصد؛ وقال إنه سيرحب أيضاً بعقد دورة للأونكتاد بشأن التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

٤٠- وأكدت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين على إسهام التقرير في التكامل الإقليمي في أفريقيا. وأبرزت معظم الوفود أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تطمح إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية التي تؤدّي فيها قواعد المنشأ دوراً حاسم الأهمية. فقواعد المنشأ المناسبة، التي ينبغي ألا تكون مفرطة التقييد، هي أداة لتحرير التجارة بشكل فعال. وأكد العديد من المجموعات الإقليمية ومن المندوبين على أهمية رسائل التقرير التي مفادها أن قواعد المنشأ ينبغي أن تكون بسيطة ومرنة وشفافة وقابلة للتنبؤ بها ومواتية لنشاط الأعمال.

٤١- ورحَّب أحد المندوبين بتركيز التقرير على التجارة كأداة للتنمية. وأشارت عدة وفود إلى التوقيت المناسب للتقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية. وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى سياسات تكميلية مثل السياسات المتعلقة بالبنية التحتية والسياسات الصناعية أو السياسات الداعمة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تمكين قواعد المنشأ من تحقيق مكاسب إنمائية. وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لدور الأونكتاد والتقرير المذكور في دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التحوُّل الهيكلي.

٤٢- وأكدت وفود كثيرة على الاختلافات القائمة عبر أفريقيا من حيث القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبالتالي الحاجة إلى مزيج مختلف من السياسات، كما أكدت الاعتماد المفرط على السلع الأساسية الأولية. وأشار بعض المندوبين إلى أهمية عدم ترك أي منطقة أو مجموعة خلف الركب في عملية التكامل. وقال أحد المندوبين إن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لديها فرصة جيدة للبناء على الكتل الإقليمية وعلى المفاوضات الثلاثية الأطراف. وأشارت بعض الوفود إلى أن عملية التكامل ينبغي أن تراعي المرأة بشكل خاص.

٤٣- وشدَّدت بعض الوفود على أهمية استمرار تقديم المساعدة التقنية إلى أفريقيا، بما في ذلك تقديمها بشأن تيسير التجارة وريادة الأعمال والحصول على التمويل.

٤٤- وذكر أحد المندوبين أن نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مهم أيضاً للجماعة الكاريبية، نظراً إلى أن حكوماتها تبحث عن فرص لتحقيق مزيد من الروابط بين السوق الموحدة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤٥- وأعربت مجموعة إقليمية عن تقديرها للدعم المقدَّم إلى دولة فلسطين، مشيرة إلى أنه يلزم تقديم موارد كافية في هذا الصدد تمشياً مع مافيكيانو نيروبي.

٤٦- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن استعدادها لإجراء حوار كامل بشأن التعاون والتكامل المفيدين المتبادلين، مشيرة إلى أن الاتحاد الروسي يتمتع بخبرة كبيرة بشأن الحلول التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات وبشأن المنصات الإلكترونية.

٤٧- وشجعت مجموعة إقليمية أخرى الأونكتاد على مواصلة العمل بشأن تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية الوطنية.

٤٨- وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إنها سترحّب بإعادة تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، تمشياً مع مافيكيانو نيروبي.

٤٩- وأشار أحد المندوبين إلى أن الوقت قد حان لتكييف النظام التجاري الدولي لجعله أكثر تركيزاً على التنمية، مذكّراً المشاركين بأن مصادر مشاكل البلدان النامية خارجية، مثل الأسواق المالية المتقلبة والملاذات الضريبية. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل أهداف التنمية المستدامة، شدَّد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمكن أن يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب.

٥٠- ورحَّب الأمين العام للأونكتاد والمجموعات الإقليمية والمندوبون بالاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي أُنشئ حديثاً، كمجموعة إقليمية.

٥١- وطلبت إحدى المجموعات الإقليمية تلقي أسماء الأشخاص الذين يشملهم فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام فقال الأخير إنه سيُفصح عن الأسماء بعد الاجتماع الافتتاحي لهذا الفريق، وأوضح أن الفريق أنشئ لإسداء المشورة إليه.

٥٢- واختتم رئيس المجلس النقاش بقوله إن التعليقات تعكس جودة التقرير. وأبلغ مدير شعبة الأونكتاد لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة المشاركين بأن الأونكتاد قد أعد خمس ورقات تقنية لمرفق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومشروع مقترح بشأن بناء القدرات فيما يخص قواعد المنشأ. وسيُنشر قريباً تقرير عن البلدان النامية غير الساحلية وما تواجهه من تحديات وحلولها.

هاء- اقتناص القيمة في الاقتصاد الرقمي

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٣- أدلى الأمين العام للأونكتاد بالملاحظات الافتتاحية المهدة للمناقشة المتعلقة بـ "*تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩: خلق القيمة واقتناصها - آثار ذلك على البلدان النامية*". وتألف فريق النقاش من ممثل واحد من وكالة تطوير المعاملات الإلكترونية في تايلند وممثل عن شركة "تيليكوم كابيتال: TLcom Capital"، وهي شركة رأس مال مجازفة يوجد مقرها في إفريقيا.

٥٤- وعرض مدير شعبة الأونكتاد للتكنولوجيا واللوجستيات نتائج التقرير، مسلِّطاً الضوء على الديناميات الحديثة في الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على دور البيانات والمنصات الرقمية

والفرص والتحديات التي تطرحها أمام التنمية المستدامة وخيارات السياسات الممكنة على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٥- وأطلعت إحدى أعضاء الفريق هذا الأخير على تجربة تايلند في مجال وضع السياسات فيما يتصل بالاقتصاد الرقمي. وسلَّطت الضوء على الحاجة إلى تحسين النظم الإحصائية لتزويد واضعي السياسات بإحصاءات كافية وقابلة للمقارنة وجيدة النوعية، وهي أمر ضروري لاتخاذ قرارات مستنيرة، وعرضت مبادرة "الاقتصاد المستقبلي وحوكمة الإنترنت" لسد الفجوة المعرفية الرقمية الموجودة في البلد.

٥٦- وناقشت عضوة أخرى في فريق النقاش أمثلة على المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا في أفريقيا التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية لحل بعض أهم التحديات التي تواجهها القارة فيما يتصل بالصحة والتعليم والزراعة والنقل في بيئات نشاط الأعمال الصعبة. وركَّزت على ضرورة زيادة حجم النشاط لكي يكون مناسباً لأفريقيا وللاقتصاد الرقمي العالمي. وبينما تتطلب زيادة الحجم هذه توافر رأس المال والموهبة والبنية التحتية، فمن المهم أيضاً أن تضع الجهات التنظيمية قواعد ومبادئ توجيهية مناسبة تسمح لشركات التكنولوجيا هذه بالابتكار وبزيادة الحجم.

٥٧- وأثناء المناقشات، شدَّدت وفود كثيرة على أنه لا بد من معالجة الفجوات الرقمية، على الصعيد العالمي، وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وكذلك حالة أقل البلدان نمواً، بما يكفل توافر الوصل بالإنترنت على نحو ميسور التكلفة وموثوق به حتى لا يُترَك أحد خلف الركب. وأُضيف أن للرقمنة آثار على جميع المجتمعات والاقتصادات، وأنها تؤدّي دوراً جوهرياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن كثيراً من المندوبين قد أعربوا عن قلقهم من أن معظم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، تواجه معوقات كبيرة بالنظر إلى المستويات المنخفضة لاستعدادها للمشاركة على نحو مفيد في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

٥٨- وأشار مدير الشُّعبة إلى وجود اعتراف على نطاق واسع بأن الاقتصاد الرقمي مدفوع على نحو متزايد بالبيانات التي أصبحت مورداً اقتصادياً بالغ الأهمية. وقد ظهرت سلسلة جديدة من قيم البيانات جرى فيها جمع البيانات – وهو ما تم في معظمه من جانب منصات رقمية عالمية – ثم تخزينها ومعالجتها وتحليلها بغية الحصول على معلومات تحليلية رقمية صافية تحقق دخلاً. وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى تجنب إيجاد وضع تصبح فيه البلدان النامية مجرد مصادر للبيانات الخام ومستهلكة للنواتج والخدمات المستمدة من معالجتها.

٥٩- وأشار المدير أيضاً إلى أن الرقمنة تتيح خلق الثروة وتُوفِّر فرصاً للتنمية، وخاصة في حالة المشاريع البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. بيد أن ديناميات الاقتصاد الرقمي تؤدي إلى التركيز القوي للثروة في عدد قليل من المنصات الرقمية العالمية القوية المنتمية إلى عدد قليل من البلدان، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وأكدت وفود كثيرة على الحاجة إلى عكس الاتجاه نحو انعدام المساواة المتزايد في الاقتصاد الرقمي.

٦٠- ومن أجل المشاركة في الجوانب الإنتاجية للاقتصاد المدفوع بالبيانات، يكون من المهم أن تبني البلدان النامية قدراتها على خلق واقتناص القيمة في الاقتصاد الرقمي، وخاصة في البلدان

ذات المستويات الأدنى من الاستعداد للاستفادة من الرقمنة. وسلّمت عدة وفود بفائدة تقييمات الأونكتاد بشأن الاستعداد للتجارة الإلكترونية والتي أُجريت من أجل كثير من أقل البلدان نمواً.

٦١- ووافقت وفود كثيرة بشكل عام على أن الاستفادة من التوسُّع السريع للاقتصاد الرقمي تعتمد بدرجة مرتفعة على السياسات المعتمدة على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والدولية. واتفقت وفود كثيرة والمدير أيضاً على أنه من المهم، على الصعيد الوطني، تنفيذ سياسات ترمي إلى تمكين البلدان من خلق واقتناص المزيد من القيمة، بوسائل من بينها تشجيع ريادة الأعمال والابتكار المحلي فضلاً عن تطوير المهارات اللازمة لعملية الرقمنة. وتشتمل مجالات السياسة التي تحتاج إلى مزيد من الحوار والتعاون الدوليين على السياسات المتصلة بالبيانات، وتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود، والضرائب، والمنافسة، والعمل، والملكية الفكرية. ودعا العديد من المندوبين إلى زيادة الدعم الدولي المقدَّم من المانحين وذلك لضمان إسهام الرقمنة في التنمية، وخاصة في حالة البلدان التي تسير بخطى ثقيلة في الاقتصاد الرقمي. كما أبرز العديد من المندوبين أهمية نقل التكنولوجيا من أجل معالجة الفجوات التكنولوجية.

٦٢- ولتوضيح القضايا التي أُثيرت في المناقشات، قامت مجموعة إقليمية واحدة وكثير من المندوبين بإطلاع الآخرين على الخبرات المعينة والسياسات المنفَّذة في بلدانهم بغية تشجيع الرقمنة.

٦٣- وأشارت عدة مجموعات إقليمية إلى أن التقرير قد جاء في الوقت المناسب وأنه مبني على بحوث جيدة ويُقدم تحليلاً متوازناً لآثار الاقتصاد الرقمي على البلدان النامية، وأنه يُسهم في تهيئة المجال لمزيد من المناقشات والعمل بشأن دور التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في التنمية، والسياسات اللازمة على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

٦٤- وأشار أحد المندوبين إلى الانسجام في الرأي بين المجموعات الإقليمية والبلدان فيما يتعلق باستنتاجات التقرير وتوصياته.

٦٥- ووافق كثير من الوفود بصورة عامة على أنه يلزم مواصلة الحوار بشأن هذا الموضوع بغية تحسين فهم الديناميات الجديدة للاقتصاد الرقمي وآثاره على التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وسلَّطوا الضوء على الدور الهام لأعمال الأونكتاد على امتداد جميع أركان العمل الثلاثة، بما في ذلك في مجال بناء توافق الآراء، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وأفرقة الخبراء الأخرى المعنية بسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

واو- التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٦- أعرب ممثلو خمس مجموعات إقليمية و١٦ دولة عضواً ومنظمتين دوليتين عن تقديرهم للتقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (الوثيقة TD/B/EX(68)/2)، ووصفوه بأنه سليم ومتبصّر وممتاز.

٦٧- وسلَّطت نائب الأمين العام للأونكتاد الضوء على القيود الاقتصادية والمالية الناجمة عن الاحتلال ومجالات البطالة والفقر والتكاليف البيئية الناشئة عن الاحتلال، فضلاً عن انخفاض

الدعم المقدَّم من المانحين. وأكدت على الحاجة إلى تأمين موارد إضافية، لا يستطيع الأونكتاد بدونها الوفاء بولاياته بموجب قرارات مافيكيانو نيروبي (الوثيقة TD/519/Add.2) وقرارات الجمعية العامة بشأن التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال.

٦٨- ولخّصت الأمانة التقرير وتوصياته وأبلغت مجلس التجارة والتنمية بأنه، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، لم تمنح إسرائيل موظفي الأونكتاد تأشيرة دخول للوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن الضروري توافر موارد إضافية لتنفيذ الفقرة ٥٥(دد) من مافيكيانو نيروبي وللعمل بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، وهما الأمران المطلوبان بموجب قرارات الجمعية العامة ٢٠/٦٩ و١٢/٧٠ و٢٠/٧١ و١٣/٧٢ و١٨/٧٣.

٦٩- وأعرب ممثل دولة فلسطين عن تقديره العميق للتقرير وللدعم المقدَّم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وسلَّط الضوء على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية القاسية وعلى الوضع المالي مع إسرائيل. إذ تقوم إسرائيل باستغلال الأرض الفلسطينية ومياهها ومواردها الطبيعية، بينما تحرم الفلسطينيين من حق الاستفادة من الموارد التي تعود إليهم. وأشار إلى أن السلام والتنمية أمران لا ينفصلان.

٧٠- وردد جميع المتكلمين أصداء نتائج التقرير وحذروا من تدهور الأوضاع، وانتهاكات القانون الدولي، وتراجع الدخل الفردي، والفقر، وارتفاع البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والاعتماد على إسرائيل، والحواجز المنصوبة أمام التنقّل، والحصار المفروض على غزة وانهيار اقتصادها، وتدمير الأصول الإنتاجية عن طريق الاحتلال، وضم الأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات غير القانونية.

٧١- ودعا بعض المندوبين إسرائيل إلى تحويل الإيرادات المالية المستحقة لحكومة دولة فلسطين إلى هذه الحكومة دون خصم غير مبرر قدره ١١,٥ مليون دولار شهرياً بدأت في تنفيذه منذ آذار/مارس ٢٠١٩. كما دعوا الجهات المانحة إلى عكس الاتجاه السلبي في المعونة المقدَّمة من المانحين.

٧٢- ووافق بعض المندوبين على التقرير الذي يقول إن الشعب الفلسطيني ينبغي أن يتمكّن من تمويل التنمية عن طريق استغلال موارده الطبيعية. وأعربوا عن أسفهم لإنكار حق الشعب الفلسطيني في استغلال نفطه وغازه الطبيعي، ما يكلفه مليارات الدولارات.

٧٣- وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء استخدام الضفة الغربية "منطقة تضحية" للاعتبارات البيئية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لكي تُلقي فيها النفايات الخطرة وغير المأمونة وحذروا من الانهيار البيئي في غزة.

٧٤- وأعرب بعض المندوبين عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ودعوا إلى إنهاء الاحتلال وإلى حل الدولتين وإلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية.

٧٥- وأعرب أغلبية المندوبين عن قلقهم لأن الفقرة ٥٥(دد) من مافيكيانو نيروبي، التي اعتُمدت بتوافق آراء الدول الأعضاء، لم يتم الوفاء بها وحثوا على توفير موارد كافية في هذا الصدد. وذكرت ممثلة مجموعة إقليمية أنها ستقدم استنتاجات متفقاً عليها مقترحة بشأن هذا البند من جدول الأعمال من أجل النظر فيها.

زاي- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٦- عرضت أمانة الأونكتاد الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا ونتائج هذه الأنشطة وتأثيراتها، وما يتعلق بها من موارد مالية. واشتملت النتائج والتأثيرات على أنشطة تدور حول تحويل الاقتصادات، وبناء المرونة الاقتصادية، وتحسين القدرة التنافسية، وجعل الشركات المتعددة الجنسيات تؤدّي عملها، وتمكين الأفراد، والاستثمار في المستقبل.

٧٧- وامتدحت عدة مجموعات إقليمية وكثير من المندوبين العمل الذي قام به الأونكتاد خلال العام الماضي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وقالت إحدى المجموعات الإقليمية إن عمل الأونكتاد قد ساعد البلدان الأفريقية التي تعمل على تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وأكّد أحد المندوبين على الحاجة إلى أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم لضمان تحقيق النمو الشامل للجميع في القارة. وأعرب مندوب آخر عن تقديره لأعمال الشُّعبة، ودعا الأمين العام للأونكتاد إلى زيادة أعمالها عن طريق نقل المزيد من موظفي الفئة الفنية إليها.

٧٨- وأشارت مجموعة إقليمية إلى أعمال الأونكتاد بشأن الهجرة والتحوُّل الهيكلي في أفريقيا، وكذلك إلى تنظيم حدث جانبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما ساعد على تغيير مفاهيم خاطئة معينة عن الهجرة الأفريقية.

٧٩- وأكد بعض المندوبين على أهمية كبح التدفقات المالية غير المشروعة والتجارة غير المشروعة وعلى الحاجة إلى إيجاد تعاون دولي أكبر. وشجعوا الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على بذل جهود في تحديد وتقدير أحجام التدفقات المالية غير المشروعة.

٨٠- وأثنت إحدى المجموعات الإقليمية على جهود الأونكتاد بشأن الإدارة القائمة على النتائج في بعض مجالات العمل ولكنها لاحظت وجود مجال للتحسين. وأضافت أن المنتدى العالمي للاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين هي مواضيع لها أهمية خاصة. فالمساواة بين الجنسين هي من بين الأولويات المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي وينبغي تعميمها في جميع أعمال الأونكتاد.

٨١- وسلَّطت وفود كثيرة الضوء على دعم الأونكتاد للتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وطلبت تقديم الدعم إلى مرحلة تنفيذها. وأشار أحد الوفود إلى الدعم المقدَّم من مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي. وأكّد كثير من المندوبين على الدور الحاسم الأهمية الذي قام به الأونكتاد في تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي، وفي النهوض بالتنويع والتنمية الصناعية، بينما أبرز بعض المندوبين الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً.

٨٢- وأكد العديد من المندوبين على أهمية أنشطة ريادة الأعمال بما في ذلك عن طريق برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك). وذكر مندوبون آخرون الحاجة إلى توفير موارد أكبر لبرنامج التدريب من أجل التجارة وإلى أنشطة تيسير التجارة وأنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ونوّهت بعض الوفود بالدعم المقدَّم من الأونكتاد مثل إطار مشروع منتجات القطن الثانوية وإطار السياسة التجارية وطلبوا استمرار تقديم الدعم في مفاوضات منظمة التجارة

العالمية، وكذلك بشأن التجارة الإلكترونية والمعاملة الخاصة والتفاضلية والمؤتمر الوزاري الثاني عشر في عام ٢٠٢٠.

٨٣- وكررت عدة وفود التأكيد على أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وخاصة بشأن تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية. ودعا أحد المندوبين الأونكتاد إلى التعجيل بالعمل المتعلق بوضع استراتيجية بشأن الاقتصاد الرقمي كجزء من خطط نيجيريا لكي تصبح العاصمة الرقمية لأفريقيا.

٨٤- وأكدت بعض الوفود على نقص الموارد كعائق رئيسي في ترجمة توصيات السياسة العامة المستمدة من عمل الأونكتاد البحثي والتحليلي إلى مساعدة تقنية.

٨٥- وامتدح العديد من المندوبين أنشطة بناء القدرات المتعددة الجوانب والمتنوعة الرامية إلى الحد من مواطن الضعف في الاقتصادات الأفريقية. وأطلع بعض المندوبين المشاركين على تطورات جديدة في تعاونهم مع إفريقيا، بما في ذلك عن طريق المعارض ومنتديات الاستثمار القادمة.

٨٦- وسلّمت أمانة الأونكتاد بالحاجة إلى مواصلة دعم أنشطة التجارة والتنمية في أفريقيا. وسيسعى الأونكتاد وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة إلى زيادة الجهود الرامية إلى ترجمة نتائج البحوث إلى مشاريع للتعاون التقني، ولكن لا يتوافر لجميع المقترحات التمويل اللازم للانتقال من توصيات السياسات إلى مباشرة العمل. ويلزم القيام بمزيد من جمع الأموال. وسيجري تقاسم التغذية المرتدة بشأن أنشطة التعاون التقني مع الشُّعَب ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الإنفاق الإجمالي قد ظل ثابتاً، عند نسبة ٤٠ في المائة، فإن الإنفاق على الدعم الإقليمي وداخل المنطقة قد ازداد من ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ إلى ١٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨.

حاء- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٨٧- قدم مدير شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد عرضاً عن حالة التجارة العالمية وآثارها على التنمية. وقال إن المشهد التجاري العالمي الحالي يتسم بالتوترات التجارية المتصاعدة وبعدم التيقّن في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ففي عام ٢٠١٨، كان النمو السنوي للتجارة قوياً بشكل عام، على الرغم من تباطؤه في النصف الثاني من العام. وشوهدت مكاسب كبيرة في تجارة الخدمات في عام ٢٠١٨. أمّا في عام ٢٠١٩، فقد حدث ركود في نمو التجارة كنتيجة مباشرة لزيادة القيود التجارية بالإضافة إلى تقلّب أسعار السلع الأساسية.

٨٨- ويتوقع الأونكتاد ألاّ تزيد معدلات النمو على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن المحتمل أن تشهد التوقُّعات المتعلقة بالتجارة العالمية مزيداً من التغيير في الاتجاه النزولي. وفيما يتعلق بالتوقُّعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، أُجريت تخفيضات كبيرة في توقُّعات نمو التجارة في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. فقد انخفضت توقُّعات نمو أحجام تجارة البضائع العالمية في عام ٢٠١٩ من نسبة ٢,٦ إلى نسبة ١,٢ في المائة. كما انخفضت الزيادة المتوقعة في عام ٢٠٢٠ من نسبة ٣,٠ إلى نسبة ٢,٧ في المائة.

٨٩- وقد أجرت الشُّعبة بحوثاً لتوضيح تأثيرات التوترات التجارية على الاقتصاد العالمي وأنماط التجارة. ولم تؤد الزيادات في التجارة إلى تعزيز الإنتاج المحلي، بل أسفرت بدلاً من ذلك عن تحويل التجارة إلى بلدان ثالثة. وأوضحت البحوث أيضاً أن الزيادات التعريفية، بالاقتران مع الآثار المترتبة على قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمغادرة الاتحاد الأوروبي، أو "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، ربما بلا اتفاق، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الصادرات من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٩٠- وتتعرض الأوضاع الاقتصادية الحالية لضغوط متزايدة بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية. فقد أدّت المخاطر المرتبطة بتغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف لدى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ وكانت الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أشد البلدان ضعفاً. وتطلعاً إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، حُدد موضوع زيادة المرونة إزاء تغيّر المناخ وكيف يمكن تعميمه في السياسة التجارية كموضوع ذي أولوية. وتوجد حاجة ملحة إلى إيجاد حلول يمكنها فصل الانبعاثات عن التقدم الاقتصادي بغية تجنب تقويض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩١- وشمول الجميع لضمان أن تعود المكاسب المتأتية من التجارة بالنفع على الجميع هو مسألة حاسمة الأهمية بالنظر إلى عدم إحراز تقدم نحو تحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو إلى مضاعفة نصيب أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية. وحُدد موضوع معالجة الاعتماد على السلع الأساسية في تلك البلدان كمجال من مجالات التدخّل الرئيسية من أجل تحقيق هذه الغاية في المستقبل عن طريق تنويع الصادرات.

٩٢- وأخيراً، وجّهت مديرة الشُّعبة الانتباه إلى مجال العمل الجديد للشُّعبة، وهو التجارة غير المشروعة. وأشارت إلى أنه جرى بناء الزخم لمواصلة القيام بمزيد من العمل في هذا المجال في أعقاب حوار أولي بشأن التجارة غير المشروعة أُجري في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٩٣- وأعربت عدة مجموعات إقليمية ووفود عن استعدادها لدعم أعمال الشُّعبة. وسلَّطت بعض المجموعات الإقليمية الضوء على الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجال ذي أولوية ودعت إلى إيجاد خيارات سياساتية لتيسير إعادة بناء الاقتصادات لكي تصبح أكثر قدرة على التكيُّف مع تغيّر المناخ، ودعت بوجه عام إلى القيام بأعمال محدَّدة الهدف بدرجة أكبر في تلك البلدان.

٩٤- واقترح بعض المندوبين أن يجري في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، بمساعدة من الأونكتاد، النظر في العمل المتعلق بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى نصيب أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية ودعت إلى تقديم توصيات ملموسة وزيادة التفاعل مع الأمانة بشأن هذه القضية، مبينةً أن معالجة هذه القضية ينبغي أن تشغل مكاناً بارزاً في نتائج المؤتمر.

طاء- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٥- أكد الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، أن الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر تتيح فرصة تاريخية للتصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف، بوجه عام، وكذلك التجارة والتنمية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في نيروبي، دعا

الأمين العام الدول الأعضاء إلى ضمان التواصل الفعال بين المسؤولين التقنيين والمسؤولين السياسيين وشدَّد على الحاجة إلى إقامة توازن بين الدور التيسيري الذي تقوم به أمانة الأونكتاد والعملية التي تقودها الدول الأعضاء. وأكد أيضاً على أهمية إبقاء المناقشات مركَّزة على المسائل الموضوعية وتجنب المناقشات المطولة بشأن المسائل الإجرائية. كما ذكَّر الأمين العام المجلس بالوضع المختلف تماماً الذي سيُعقَد في ظله المؤتمر القادم بالمقارنة مع الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر: ففي حين عُقد هذا الأخير في وقت اتسم بتوافق الآراء بشأن تعددية الأطراف عقب الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، سيُعقد المؤتمر القادم في سياق أزمة في مجال تعددية الأطراف، ما يجعل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر لحظة حاسمة لترك بصمة واضحة على كيفية إصلاح تعددية الأطراف وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٦- وذكَّر رئيس المجلس الدول الأعضاء بأن ورقة غير رسمية تحدد معالم الطريق الرئيسية للعملية التي تسبق المؤتمر والقرارات الرئيسية التي سيتعين على المجلس اتخاذها قد جرى توزيعها للنظر فيها في الجلسة العامة الختامية. ويمكن تناول المسائل الإجرائية في ذلك الوقت.

٩٧- وأكدت عدة مجموعات إقليمية من جديد التزامها بالمشاركة في العملية التحضيرية للمؤتمر.

٩٨- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن التزامها باتّباع قنوات اتصال قوية في الفترة التي تسبق المؤتمر وأبدت استعدادها لمناقشة طُرق تحقيق التوازن بين دور الأمانة ودور الدول الأعضاء في العملية التحضيرية.

٩٩- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن أملها في أن تؤدي الأعمال التحضيرية للمؤتمر إلى وثيقة ختامية عملية تُشكِّل توجيهاً لبرنامج عمل الأونكتاد للسنوات الأربع القادمة.

ياء- الجلسة العامة الختامية

١٠٠- في الجلسة العامة الختامية، طلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ومندوب واحد أن يُدرَج في موجز الرئيس مشروع الاستنتاجات المتفق عليها التي اقترحتها المجموعة الإقليمية بشأن البند ٦ من جدول الأعمال[٢]. وطلبت مندوبة أخرى الإشارة إلى المقترح المقدَّم من بلدها في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، والذي أيدته بلدان أخرى.

١٠١- ولاحظ رئيس المجلس أن طلبات الإشارة هي والبيانات التي ستُدرج في موجز الرئيس سيجري تلبيتها وفقاً للقواعد والممارسة المعمول بها.

(٢) عُرض في جلسة لمكتب المجلس مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٦، الذي يتناول التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (انظر المرفق الأول).

ثالثاً– المسائل التنظيمية

ألف– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٠٢- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والستين بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(68)/1. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

٢- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

٣- الاستثمار من أجل التنمية.

٤- *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا – تسخير قواعد المنشأ من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.*

٥- اقتناص القيمة في الاقتصاد الرقمي.

٦- التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

٧- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

٨- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.

٩- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

١٠- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

١١- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس.

١٢- مسائل أخرى.

١٣- اعتماد التقرير.

١٠٣- وفي الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب أيضاً مجلس التجارة والتنمية السيدة 'شارلين فان ديربيك' (النمسا) نائبةً للرئيس في المكتب، بالإضافة إلى التعيين المنتظَر لأعضاء المكتب المشار إليه في الدورة التاسعة والستين للمجلس المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي الجلسة العامة الافتتاحية للمجلس، أبلغ رئيس المجلس الدول الأعضاء بتشكيل مجموعة إقليمية جديدة، هي الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، تضم الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروسيا وقرغيزستان وكازاخستان. وسيرأس المجموعة حالياً الاتحاد الروسي.

١٠٤- وأشار ممثلو بعض الدول الأعضاء في المجموعة الإقليمية الجديدة إلى أن إنشاءها أمر طوعي وقد يحدث انضمام أعضاء آخرين. ويمكن للدول الأعضاء فيها أن تتحدث بشكل فردي وأن تكون أعضاء في مجموعات أخرى وهي لا تزال أعضاء في المجموعة دال. ومن المتوقع أن تقدم المجموعة الإقليمية إسهامات كبيرة في أعمال الأونكتاد، بما في ذلك على الطريق المؤدية إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

باء- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٠٥- في الجلسة العامة الختامية لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عقب إجراء مشاورات في اجتماع للمكتب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، لم يتمكن المجلس من التوصل إلى توافق آراء بشأن إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأشار رئيس المجلس إلى أنه من الناحية الإجرائية، إذا توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق قبل الدورة التالية للمجلس، يكون من الضروري عقد جلسة خاصة من أجل اتخاذ قرار رسمي بشأن هذه المسألة.

١٠٦- وأشار ممثل مجموعة إقليمية واحدة وبعض المندوبين إلى أنهم يحتاجون إلى وقت للنظر في المقترَح المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية. وأشار أحد المندوبين إلى إمكانية اتخاذ قرار في هذا الصدد في عام ٢٠٢٠.

جيم- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١١ من جدول الأعمال)

١٠٧- في الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وافق المجلس على أربعة طلبات جديدة مقدَّمة من مؤسسة الخيط والصنارة الدولية (الوثيقة TD/B/EX(68)/R.1)، والرابطة الوطنية لحماية المستهلك (الوثيقة TD/B/EX(68)/R.2)، والجمعية العالمية للشباب (الوثيقة TD/B/EX(68)/R.3) ورابطة العمل الإنساني من أجل التنمية المتكاملة في السنغال (الوثيقة TD/B/EX (68)/R.4) والتي ستُمنح صفة مراقب لدى الأونكتاد من الفئة العامة[٣].

دال- مسائل أخرى

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٠٨- في الجلسة العامة الختامية لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عرض رئيس المجلس أربع قضايا للنظر فيها.

١٠٩- ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية التاسعة والستين، المقرر عقدها في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية أُتيحت في القاعة (المرفق الثاني).

(٣) ستصدر القائمة المحدَّثة بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/26.

١١٠- ووافق المجلس أيضاً على الموضوع والأسئلة التوجيهية المحدَّدين للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (المرفق الثالث).

١١١- وقرر المجلس أن يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر للأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (انظر الفصل الأول (أولاً)، الفرع "جيم").

١١٢- وقرر المجلس انتخاب السيدة ماكيدا أنطوان كامبردج (ترينيداد وتوباغو) عضواً في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنفيذ الأمانة لدورات في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتأثيرها ذي الصلة، وذلك بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين في الدورة السادسة والستين للمجلس[٤].

هاء- اعتماد التقرير

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

١١٣- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، تقريره عن الدورة التنفيذية الثامنة والستين. وسيشمل التقرير جميع الإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة، وموجز الرئيس بشأن البنود الموضوعية، فضلاً عن أنه يعكس مداولات الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يقوم على النحو المناسب، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدَّم إلى الجمعية العامة، مع أخذ مداولات الجلسة العامة الختامية في الحسبان.

(٤) انظر الوثيقة TD/B/66/7، الفصل الثالث (ثالثاً)، الفقرتين ٨٦ و٨٧.

المرفق الأول

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٦، الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧ والصين*

إن مجلس التجارة والتنمية،

وقد نظر في التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الوارد في الوثيقة TD/B/EX68/4، والفقرة ٥٥(دد) من مافيكيانو نيروبي؛

١- *يعرب* عن تقديره للأونكتاد لما يقدمه من مساعدة ودعم إلى الشعب الفلسطيني وللنتائج والتوصيات الواردة في التقرير؛

٢- *يحيط علماً* بأن برنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو أحد المجالات الأربعة الوحيدة لعمل الأونكتاد التي أفردتها لوثيقة TD/519/Add.2 من وثائق مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر بالذكر وقررت "تعزيزها"، وأن الفقرة ٥٥(دد) من هذه الوثيقة لم تنفَّذ ولم تنعكس في الإطار الاستراتيجي المقترح والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠؛

٣- *يطلب* إلى الأونكتاد أن ينفذ الفقرة ٥٥(دد) من مافيكيانو نيروبي تنفيذاً كاملاً عن طريق تعزيز مساعدته لبرنامج الشعب الفلسطيني بموارد بشرية كافية وموارد كافية من الميزانية العادية، وأن يُبلغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في هذا الصدد وذلك في الدورة القادمة للفرقة العاملة.

* النص مستنسَّخ كما ورد، بدون تحرير رسمي.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٢- *التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٩: حاضر ومستقبل التمويل الخارجي للتنمية – اعتماد شديد قديم، وتحديات جديدة.*

٣- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها التاسعة والسبعين.

٤- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

٥- تقرير لجنة التجارة والتنمية.

٦- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

٧- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.

٩- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية.

١٠- مسائل أخرى.

١١- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية التاسعة والستين.

المرفق الثالث

الموضوع والأسئلة التوجيهية المحدَّدان للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الموضوع

المنصات الرقمية وخلق القيمة في البلدان النامية: آثار ذلك على السياسات الوطنية والدولية

الأسئلة التوجيهية

- كيف تُخلَق القيمة في أنشطة الاقتصاد الرقمي وما هي آثار ذلك على البلدان التي تتسم بمستويات مختلفة من الاستعداد الرقمي؟
- ما هي الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بخلق القيمة عندما تتعامل هذه البلدان مع المنصات الرقمية العالمية؟
- ما الدور الذي يمكن للسياسات الوطنية أن تؤدّيه لمساعدة البلدان على خلق واقتناص مزيد من القيمة، بما في ذلك سد الفجوات الرقمية، والنهوض بريادة الأعمال الرقمية، وتسخير المنصات الرقمية المحلية؟
- ما هو الدور الذي يمكن لرسم السياسات والتعاون على الصعيد الدولي أن يؤدّياه في العمل على إيجاد اقتصاد رقمي أكثر شمولاً للجميع؟

المرفق الرابع

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجبل الأسود
جزر البهاما
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مولدوفا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
سويسرا
صربيا
الصين
العراق
عمان
غابون
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
قبرص
كازاخستان
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
الكونغو

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(68)/INF.1.

الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
ماليزيا
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النمسا
النيجر
نيجيريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون الإسلامي

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الاتحاد الدولي للاتصالات

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة:

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية لأرباب العمل
منظمة القرية السويسرية.